

التحديات الراهنة للإتحاد الإفريقي في مجال السلم والأمن الإفريقيين

معزىز عبد السلام

أستاذ مساعد - كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية

مقدمة:

لقد عرفت القارة الإفريقية متغيرات ومستجدات و تحديات إقليمية عديدة كانت دافعا للدول الإفريقية قصد الاهتمام بمسألة أمنها و استقرارها، بحيث سارعت لإيجاد بديل للتكامل والتعاون الإقليمي الأمني السابق حتى تتمكن من مواجهة هذه المستجدات والتحديات والتطلع إلى إتحاد إفريقي أكثر تنظيما وتنسيقا وهيكلية.

وعلى أساس ذلك جاء الإعلان عن إنشاء الإتحاد الإفريقي في الدورة العادية الخامسة والثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في الفترة الممتدة من 12 - 14 جوان 1999 والتي صدر عنها قرار بقبول الدعوة المقدمة من القائد الليبي معمر القذافي لاستضافة دولته لمؤتمر قمة استثنائية في سبتمبر 1999 بقصد تفعيل المنظمة، و قد انعقدت القمة الاستثنائية يومي 8 و 9 سبتمبر 1999 وهي القمة الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، وتوجت أعمالها بإعلان "سيرت" الذي نص على إنشاء "الاتحاد الإفريقي" ليصبح التنظيم الإقليمي الجديد المنوط به تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، بعدما عصفت بها ما يقرب من خمسة نزاعات حدودية وأكثر من خمسة عشر حرب أهلية، أدت إلى تأخر القارة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، تنوعت أسبابها ما بين الممارسات القهرية لأنظمة الحكم الإفريقية، والحرمان الاقتصادي، والتنافس على الموارد، والمشروطية السياسية والاقتصادية، والعولمة، والتدخل الخارجي في شؤون دول القارة ، وعصر القطبية الواحدة بزعامة الولايات المتحدة.

وترتبيا على ذلك قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص القانون الأساسي للاتحاد الإفريقي الذي تم دراسته بجانب برتوكول برلمان عموم إفريقيا، على مستوى الخبراء والقانونيين والبرلمانيين "بأديس أبابا" في الفترة الممتدة 12 إلى 17

أفريل من عام 2000، وبطرابلس في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 ماي 2000، ثم في المؤتمر الوزاري المنعقد في الفترة من 31 ماي إلى 02 جوان 2000¹.
قد تم تقديم مشروع القانون التأسيسي لاتحاد الإفريقي إلى الدورة العادية السادسة و الثلاثون لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية بـ "لومي" في الفترة من 10 - 12 جويلية 2000 بحيث تم اعتماده رسميا.

ويعكس ما سبق إجماع الدول الأفريقية على أهمية دور الإتحاد الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة، وعزمها على توفير البيئة المناسبة للتنمية الاقتصادية لتحقيق الرفاهية لشعوبها، كي تأخذ المكانة التي تليق بها على الساحة الدولية، بما يتفق مع ما لديها من موارد وقدرات وثروات بشرية ومادية.

لكن هذا التحول الذي عرفته القارة الإفريقية من الجانب المؤسسي بظهور الاتحاد الإفريقي كبديل عن منظمة الوحدة الإفريقية، صاحبه العديد من التساؤلات خاصة مع الأزمات التي كثرت في الآونة الأخيرة و مدى قدرة هذا التنظيم من الحد منها، فهل يتمتع الاتحاد الإفريقي بالإمكانات اللازمة لحفظ السلم و الأمن في القارة ؟ و ما هي أهم التحديات الراهنة للإتحاد الإفريقي في المجال الأمني؟

لذا فإن هذه الورقة البحثية سوف تبين تحديات الإتحاد الإفريقي في ممارسة صلاحياته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الإفريقيين في مبحث أول، وندرس في المبحث الثاني مشاكل الإتحاد الإفريقي التي تواجهه على أداء مهامه الأمنية في القارة وانعكاساتها.

المبحث الأول: تحديات الإتحاد الإفريقي في ممارسة صلاحياته المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الإفريقيين

يعتبر حفظ السلم و الأمن في إفريقيا من بين الأولويات و الأهداف و المبادئ التي يسعى الإتحاد الإفريقي إلى تحقيقها، ولا يكون له ذلك إلا إذا اتخذ تدابير من شأنها أن تساهم في تعزيز السلم والأمن والاستقرار الجماعي في القارة الإفريقية، وكذا الإسراع في تسوية مختلف النزاعات الداخلية التي تعاني منها إفريقيا.

المطلب الأول: الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار الجماعي للقارة الإفريقية

يبدل الاتحاد الإفريقي جهود كبيرة و جارة في سبيل تحقيق السلم و الأمن في القارة الإفريقية لاسيما تلك التي تؤدي إلى الحد من انتشار العنف وعدم الاستقرار في القارة ومن بين هذه الجهود نذكر ما يلي:

الفرع الأول: منع انتشار الأسلحة في إفريقيا

إن ظاهرة انتشار الأسلحة في إفريقيا خاصة الأسلحة الخفيفة أو الصغيرة لما لها من مميزات تجعلها تشكل خطورة كبيرة على الأمن و السلم و الاستقرار في إفريقيا، خاصة وأنها لا تشكل أي صعوبة في عملية الحصول عليها سواء من قبل الحكومات أو الأفراد (الجماعات المتمردة)، كما تتميز بسهولة نقلها وتهريبها وإخفائها وبانخفاض أسعارها وبساطة تصنيعها، وهو ما يجعلها كثيرة الانتشار في الدول التي تموج بالصراعات والحروب².

على أساس ذلك فإن منع انتشار الأسلحة في إفريقيا ونزعها من الأطراف المتنازعة من بين المسائل و التحديات الهامة التي يولي لها الاتحاد الإفريقي أهمية كبيرة ويكرس جهوده في تحقيق هذا المبتغى، وهو ما سعى إليه في دارفور من خلال وضع وتنفيذ برنامج شامل ودائم لنزع سلاح المقاتلين وفق اتفاق سلام دارفور، كما أن تفعيل معاهدة "بيلندابا" لعام 1996 التي تريد أن تجعل من إفريقيا قارة خالية من السلاح النووي، والتي دخلت حيز التنفيذ الآن، وتحظر اختبار المتفجرات النووية أو صناعتها و تخزينها أو اقتنائها و حيازتها في إفريقيا، وهي الإجراءات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل الأمن الجماعي في القارة الإفريقية، وفي مقابل ذلك أقرت الدول الإفريقية على حقها في الإسخدام السلمي للطاقة النووية في المؤتمر الإقليمي حول الاستخدامات والتطبيقات السلمية للطاقة النووية المنعقد بالجزائر في جانفي 2007.

الفرع الثاني: منع تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة الإفريقية

يعتبر تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة تحدي كبير يواجهه الاتحاد الإفريقي، يجب أن يتصدى له نظرا لوجود أعداد كثيرة من الأطفال تتعرض للعديد من ويلات

وفضائع هذه النزاعات، وتعد ظاهرة الطفل الجندي أسوأ ما أنتجته الصراعات الأفريقية، لاسيما أن هذه القارة تعد الأكثر استخداما في العالم للأطفال كجنود في الحروب خاصة الداخلية منها، وقد تعددت الأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة من تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول، وكذا مشاكل ومخلفات الحروب وانتشار الأسلحة وغيرها من الأسباب التي تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تجنيد الأطفال.

يُعرف الطفل الجندي بأنه شخص تحت سن 15 ، ويكون عضوا أو مرتبطا بالقوات المسلحة الحكومية أو أي نظام عسكري أو قوة مسلحة³.

ولبلوغ هذا المسعى فقد ندد الاتحاد الإفريقي كل الدول والجماعات المسلحة التي تقوم بتسليح الأطفال وتجنيدهم لإشراكهم في الحروب والصراعات، كما قام الاتحاد الإفريقي بوضع وتنفيذ برنامج شامل في إطار المفاوضات والوساطة بين الأطراف المتنازعة من أجل تسريح الأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وإعادة إدماجهم وفق لما هو منصوص عليه في اتفاق دارفور للسلام⁴، على غرار ما قام به في الصومال .

الفرع الثالث: التغييرات غير الدستورية للحكومات في إفريقيا وتدخل الاتحاد

الإفريقي لدعم الشرعية الدستورية

لقد حددت اتفاقية "لومي" الحالات التي تعتبر تغييرات غير دستورية في الحكم و

التي تتمثل في:

- 1- الانقلاب العسكري على حكومة منتخبة دستوريا
- 2- تدخل المرتزقة لاستبدال الحكومة المنتخبة دستوريا
- 3- تبديل حكومة منتخبة ديمقراطيا من طرف مجموعات منشقة مسلحة أو حركة متمردة
- 4- رفض حكومة قائمة التخلي عن السلطة للحزب الفائز في انتخابات نزيهة وقانونية

على ضوء ذلك، اعتبر الإتحاد الإفريقي أن مسألة الشرعية الدستورية لانتقال السلطة لابد أن تُحترم من طرف الدول الإفريقية، حيث عرفت القارة الإفريقية في الآونة الأخيرة عدة تغييرات غير دستورية للحكومات وشكلت تحدي رئيسي آخر بشأن السلم والأمن في القارة، من بين هذه الحالات هناك:

أولاً: حالة الطوغو

ظهرت أزمة الطوغو على إثر انتشار أعمال عنف بين الأطراف المتنافسة على السلطة بعد مقتل غناسينغي إياد يما، الرئيس السابق لجمهورية الطوغو، وإعلان "فور ناسينبي Faure Gnassingbe" نفسه رئيساً للطوغو دون إجراء انتخابات رئاسية خلال سنتين يوماً، وفق ما ينص عليه الدستور الطوغولي⁵.

قرر الإتحاد الإفريقي عن طريق مجلس السلم والأمن الذي عقد اجتماعه في تاريخ 25 فبراير 2005 بشأن الصراع في الطوغو تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي واعتبار أن ما حدث بمثابة انتقال غير دستوري للسلطة وفقاً لإعلان "لومي" لعام 2000، وميثاق الاتحاد الإفريقي وكذا نص المادة 7 فقرة (ج) من بروتوكول مجلس السلم والأمن المتعلق بالتغييرات غير الدستورية للحكومات.

في 9 فيفري 2005 أعلن "فور ناسينبي Faure Gnassingbe" رضوخه لقرارات الاتحاد الإفريقي بتتحيه عن السلطة، وترحيبه بإجراء انتخابات رئاسية في البلاد.

ثانياً: حالة موريتانيا

علق الإتحاد الإفريقي عضوية موريتانيا من جميع مؤسساته بسبب الانقلاب الحاصل في 03 أوت 2005، وبناء على الضغوطات التي فرضها الإتحاد الإفريقي وعد المجلس العسكري الذي تولى السيطرة على الحكم بإجراء انتخابات في غضون سنتين، وبالفعل أجريت الانتخابات في أوائل 2007 لتكون بذلك أول انتخابات رئاسية في البلاد والتي وصفها الجميع بالمقبولة.

في أعقاب الانتخابات، تم استعادة عضوية موريتانيا في الاتحاد الإفريقي، وفي 6 أوت 2008 أطاح انقلاب عسكري جديد بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز بالحكومة

المنتخبة في 2007، الذي أوجب على الإتحاد الإفريقي تعليق عضوية موريتانيا مرة أخرى لعدم اعترافه بشرعية الانقلاب⁶.

على ضوء هذه الحالات، عقد مؤتمر الرؤساء الدول والحكومات الإفريقية دورته العادية الثانية عشرة في أديس أبابا من 1-3 فبراير 2009، أعرب من خلالها عن قلقه العميق إزاء تجدد آفة الانقلابات العسكرية في القارة، والتي لا تشكل فقط انحدارا سياسيا ونكسة كبيرة للعمليات الديمقراطية والسلم والأمن وإنما تهديدا لاستقرار القارة، حيث دعا المؤتمر دول الأعضاء إلى التصدي لمثل هذه الحالات من أجل وضع حد نهائي لهذه الآفة، وطلب أيضا من رئيس المفوضية تقديم توصيات ببناء حول تنفيذ التدابير المناسبة للحيلولة دون التغييرات غير الدستورية للحكومات في إفريقيا .

ثالثا: حالة كوت ديفوار:

عرفت كوت ديفوار أزمة الشرعية الدستورية إثر فوز "الحسن وتره" في الانتخابات الرئاسية على خصمه "لوران غباغبو"، وقد رفض هذا الأخير التنازل عن السلطة لصالح المرشح الفائز في الانتخابات مما أدخل الدولة الإيفوارية في دوامة من المشاكل السياسية، ولجوء أنصار وتره إلى أعمال عنف من أجل إجبار لوران غباغبو التخلي عن السلطة، وقد سعى الإتحاد الإفريقي إلى تسوية هذه الأزمة من خلال إرسال بعثة مفوضية الإتحاد الإفريقي بتاريخ 21_12_2010 إلى كوت ديفوار و الاعتراف بفوز "الحسن وتره" في الانتخابات الرئاسية وطالب "لوران غباغبو" التخلي عن الرئاسة.

في نفس السياق، قام الإتحاد الإفريقي بتجميد عضوية دولة ساحل العاج في الإتحاد إلى غاية التنازل عن السلطة وفرض ضغوطات على غباغبو.

المطلب الثاني: مساعي وتحديات الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الداخلية في إفريقيا

إن تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة من بين مبادئ وأهداف الإتحاد الإفريقي، والحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء أو داخل الدولة الواحدة من خلال الوسائل المناسبة، وهي أول طريقة متبعة لتحقيق ذلك الهدف. ويناط بمجلس السلم والأمن تنفيذ تلك المبادئ والأهداف، باعتباره الهيئة الرئيسية لتحقيق الهدف المنشود.

من بين الصلاحيات الممنوحة له إرسال بعثات للسلام وفرض عقوبات في حالة حدوث أي تغيير غير دستوري للحكومة، واتخاذ المبادرات والإجراءات التي يراها المجلس مناسبة لتفادي أي نزاعات على وشك الحدوث أو إيقاف نزاعات حدثت بالفعل. وعليه، فمجلس السلم والأمن هو جهاز لصنع القرار في حد ذاته، وقراراته ملزمة للدول الأعضاء طبقاً لنص المادة 4 فقرة "ح" من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، والمادة 4 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلم والأمن، وخولت هذه النصوص للإتحاد الحق في التدخل في أي دولة من الدول الأعضاء في حالات جرائم الحرب والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية، ويتوجب أن تدلي الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس السلم والأمن بقرار التدخل⁷.

في هذا الصدد إهتم الإتحاد الإفريقي بأزمته دارفور و الصومال، وأقر بنشر قوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الإفريقي في الصومال ودارفور، وفرض عقوبات على الأشخاص المهددين للسلام والأمن.

الفرع الأول: مساعي الإتحاد الإفريقي لتسوية أزمة دارفور

بذل الإتحاد الإفريقي جهود كبيرة ولازال يسعى لإيجاد حل وتسوية لأزمة دارفور، تفادياً منه تكرار مجزرة رواندا، متخذاً في ذلك تدابير وإجراءات من بينها :

أولاً: وساطة الإتحاد الإفريقي بين الأطراف المتنازعة

لعب الإتحاد الإفريقي هذا الدور منذ تدخله في هذه الأزمة سعياً منه للقيام بدور التهدئة و إقناع الأطراف بضرورة أن الحل يندرج ضمن أطر إفريقية، ومن بين أهم معالم وساطته في عملية صنع السلام في دارفور نجد :

1 - الترتيب لعملية وقف إطلاق النار: تم الإعلان عن وقف إطلاق النار في قمة أديس أبابا، حيث تولى الإتحاد الإفريقي هذه المهمة التي من شأنها أن تساهم في تفعيل عملية السلام، إضافة إلى اقتراح لجنة إفريقية لمراقبة هذه العملية⁸.

2 - رعاية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة

تبلور دور الإتحاد الإفريقي كوسيط في تسوية أزمة دارفور من خلال سلسلة المفاوضات التي رعاها ابتداء من قمة أديس أبابا 2004، التي ناقشت قضية دارفور بمختلف أبعادها الإنسانية والسياسية والأمنية، بالإضافة إلى مفاوضات أبوجا الأولى والثانية، واتفاق السلام الشامل 2006 الذي وضع ترتيبات لعملية السلام، حيث حقق الإتحاد الإفريقي بعض الأهداف و فشل في بعضها لأسباب عديدة.

ولا تزال جهود الاتحاد الإفريقي في رعاية المفاوضات مستمرة إلى حد الآن بالدوحة، التي قطعت أشواطاً كبيرة في إحلال السلم في دارفور بغية إيجاد حل وتسوية نهائية للأزمة، مع إشراك دولة قطر في هذا المسعى رغم المشاكل والعقبات التي تواجهها⁹.

ثانياً: إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى دارفور

يتمثل الدور الآخر للإتحاد الإفريقي في دارفور في نشر عملية سلام للإتحاد الإفريقي، وقد كان دورها في بداية إنشائها كآلية إفريقية لمراقبة عملية وقف إطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين ولعمال الإغاثة الإنسانية وللمراقبين الأفارقة¹⁰، وقد تم توسيع مهمتها فيما بعد لتشمل التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة، وكان لها دور كبير في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، ونظراً للظروف التي كان يعاني منها الإتحاد الإفريقي تم تحويل هذه البعثة إلى بعثة مشتركة مع الأمم المتحدة اليوناميد بتاريخ 10 مارس 2006 من طرف مجلس السلم والأمن الإفريقي.

من هنا يكون الإتحاد الإفريقي بقدر ما أحاط بدوره في أزمة دارفور من آمال وطموحات كبيرة قصد الوصول إلى اتفاق سلام شامل ونهائي، من خلال رعايته للمفاوضات وكذا الدور المعتبر لبعثته المشتركة مع الأمم المتحدة في دارفور في عملية حفظ السلام، إلا أن هذا الدور تعرض في الوقت ذاته لمعوقات وصعوبات حالت دون تسوية هذه الأزمة.

الفرع الثاني: جهود الإتحاد الإفريقي في الأزمة الصومالية

لا تختلف مساعي الاتحاد الإفريقي في الصومال عن أزمة دارفور في إعادة السلم و الأمن للمنطقة و اعتبار أن الأزمة الصومالية تشكل تهديدا للسلم والأمن الإفريقيين وتعيق من جهة أخرى التنمية في المنطقة، وبذلك أولى لها الإتحاد الإفريقي أهمية بالغة متخذا بشأنها تدابير وجهود وفقا لما يلي:

أولاً: مبادرة مؤتمر رؤساء الدول وحكومات الإتحاد الإفريقي:

تعرض مؤتمر رؤساء الدول وحكومات الإتحاد الإفريقي في دوراته العادية إلى الوضع في الصومال وتبنى عدة تدابير أهمها:

1- الاعتراف بالحكومة الانتقالية الصومالية ودعمها باعتبارها السلطة الشرعية في البلاد، وذلك من خلال تمكينها من القيام بمسؤولياتها وواجباتها على نحو يحقق السلم والأمن في الصومال.

2- مناشدة كافة الأطراف الصومالية للامتناع عن القيام بأعمال تؤدي إلى تفاقم الوضع في الصومال، واللجوء للحوار باعتباره الطريق الوحيد لحل الخلافات وتحقيق السلام الدائم.

3- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لنشر بعثة IGASOM في الصومال، والتي وافق عليها مجلس السلم والأمن الإفريقي في 12 مايو 2005¹¹.

ثانيا: التنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمة "الإيجاد" لحل أزمة الصومال

من بين المبادرات التي قام بها الإتحاد الإفريقي لحل الأزمة الصومالية التنسيق مع جامعة الدول العربية و كذا منظمة "الإيجاد" من خلال الدعوة لتقديم الدعم المالي و السياسي لتسيير عملية المصالحة وتحقيق السلام في الصومال، الذي نتج عنه عقد اجتماع مشترك في مقر الإتحاد الإفريقي أقرّوا فيه بإنشاء آلية مشتركة للمتابعة مشكلة من المنظمات الثلاثة، لمراقبة تنفيذ القرارات والتعهدات التي التزمت بها الأطراف الصومالية¹².

ثالثا: نشر قوات حفظ السلام في الصومال

قام الاتحاد الإفريقي بنشر قوات حفظ السلام تابعة له في الصومال في 19 جانفي 2007 بديلة عن البعثة السابقة وأُطلق عليها بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM)، واشترط على الحكومة الانتقالية أن تتحاور مع كافة الأطراف بما فيها المحاكم الصومالية¹³، وقد رحب مجلس الأمن الدولي في قراره 1744 الذي صدر في 21 فيفري 2007 بإنشاء بعثة للاتحاد الإفريقي في الصومال، أسند لها وظائف هامة منها توفير السلام في بعض أنحاء مقديشو وتعزيز بناء الثقة وتقديم المساعدات الإنسانية، مثل توفير الرعاية الطبية والمياه الصالحة للشرب للسكان المحليين، ونظرا لعدم استقرار الوضع تم تعزيز تواجد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال من خلال نشر قوات إضافية تضم حوالي 5100 عنصر جديد، إضافة إلى ذلك يقوم الاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في الصومال¹⁴.

ويركز عمل الاتحاد الإفريقي في الصومال على كيفية تقوية مؤسسات الحكومة الصومالية وتعزيز الأمن وتنفيذ مختلف قراراته و قرارات الأمم المتحدة.

الفرع الثالث: التنسيق مع الأمم المتحدة في المجال الأمني

إن التنسيق والتعاون بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة له أهمية بالغة و قد أكد ذلك نص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة للدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في المحافظة على الأمن و السلم و الاستقرار في مجالها الإقليمي.

في هذا الإطار، سعى الإتحاد الإفريقي إلى التنسيق و التعاون مع الأمم المتحدة من أجل ترقية السلم و الأمن والاستقرار في إفريقيا، وهو ما تم تكريسه في أزمة دارفور من

خلال البعثة المشتركة لحفظ السلام **اليوناميد** وكذا رعاية المفاوضات .كما دعمت وعززت الأمم المتحدة جهود الإتحاد الإفريقي في الصومال.

المبحث الثاني: العراقيل التي يواجهها الإتحاد الإفريقي وانعكاساتها على أداء مهامه الأمنية في القارة

لقد صادف الإتحاد الإفريقي بعض العراقيل التي كان لها انعكاسات سلبية على جهوده المبذولة من أجل تحقيق السلم و الأمن في القارة.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه الإتحاد الإفريقي في أداء مهامه الأمنية

يواجه الإتحاد الإفريقي مشاكل متعددة في سبيل تحقيق السلم و الأمن في القارة تتمثل أساسا في تنوع النزاعات و استمرارها و نقص خبرته وتنظيميه و عدم التحكم فيها، بالإضافة إلى إمكاناته المادية والمالية المحدودة.

الفرع الأول: نقص الخبرة لدى الإتحاد الإفريقي و افتقاده لأدوات الضغط

على الرغم من مرور أكثر من ثمانية سنوات من تأسيس الإتحاد الإفريقي، إلا أنه يبقى يفتقد إلى الخبرة الكافية لمواجهة هذه التحديات، وذلك راجع إلى عدم وجود التنسيق بين مختلف القوات الإفريقية لحفظ السلام و نقص الكفاءة لديها، وعدم امتلاكها للمعدات الحديثة مقارنة بالحلف الأطلسي، ضف إلى ذلك ظاهرة الفساد و التبذير في تسيير الموارد المالية التي بحوزته، مما يعيق من عمل الإتحاد الإفريقي في تحقيق مبتغاه الأمني، لاسيما و انه يفتقد لأدوات الضغط¹⁵.

الفرع الثاني: تعدد وتنوع الصراعات الإفريقية

تنتم الصراعات الإفريقية بالتعقيد والتنوع من جهة واستمرارها في بعض مناطق من إفريقيا من جهة أخرى التي مازالت تشن حروبا مستمرة على حساب أعداد هائلة من أرواح البشر.

هذه الصفة رغم الضغوطات التي يمارسها الاتحاد الإفريقي لحل الصراعات في إفريقيا وبالتعاون المشترك بين الأمم المتحدة، إلا أنها تشكل عقبة أمام الاتحاد الإفريقي في تحقيق أهدافه بالنظر إلى نقص و ضعف إمكاناته، مما يسهل عملية التدخل الأجنبي للدول الكبرى لتحقيق مصالحهم على حساب الأمن و الاستقرار في إفريقيا وما يفرضه من تهديد للسلم و الأمن و الاستقرار في القارة .

الفرع الثالث: نقص الإمكانيات المادية والمالية للاتحاد الإفريقي

يحتاج الاتحاد الإفريقي كغيره من المنظمات الدولية و الإقليمية إلى إمكانيات مادية و مالية من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها، و على الرغم من كثرة الدول الإفريقية و امتلاك بعضها لثروات هائلة و تعهداتها بتمويله - نظريا فقط - إلا انه يعاني من نقص كبير في تمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها ،سواء تعلق الأمر من ناحية الإمكانيات المادية و الأجهزة أو من الناحية المالية ¹⁶، إضافة إلى ما تواجهه الدول الإفريقية من مشاكل مالية بسبب الديون الخارجية التي هي في تصاعد مستمر، حيث بلغت حسب مصادر البنك النقد الدولي 1500 مليار دولار في سنة 2001، ومن بين 44 دولة وصفها البنك الدولي بالدول الفقيرة المثقلة بالديون توجد 33 من إفريقيا.

المطلب الثاني: انعكاسات مشاكل الاتحاد الإفريقي على أداء مهامه الأمنية في القارة

إن المشاكل والصعوبات التي يواجهها الاتحاد الإفريقي حاليا في تعبئة قوى المساعدة والوساطة، وما تعانيه قوات حفظ السلام وما يحدث من حروب أهلية في دارفور والصومال من جهة وأزمة الشرعية في ساحل العاج من جهة أخرى، ليزكرنا دوماً بآلام الماضي فيما يخص معالجة منظمة الوحدة الإفريقية لمثل هذه القضايا. فمن الواضح أن هذه المشاكل والصعوبات قد انعكست سلبا على دور الاتحاد الإفريقي، مما جعلته لا يؤدي وظيفته بنفس الطريقة التي انتهجتها الأمم المتحدة في تحقيق السلم وكذا حلف الناتو، فإذا أراد أن يحقق أهدافه ويتخطى هذه الصعوبات التي واجهته ولا يزال يواجهها ينبغي عليه أن يتخذ التدابير التالية:

- إعادة النظر في تمويل ميزانيات الاتحاد الإفريقي بطريقة ملائمة من أجل تحقيق أهدافه
- توظيف المؤسسات الفرعية الأخرى كعامل آخر من عوامل استقرار القارة وتدعيم الاتحاد الإفريقي
- السهر على احترام الشرعية و سمو حكم دولة القانون و تقليل الممارسات الفاسدة، وبناء مؤسسات في كل دولة عضو بالاتحاد الإفريقي، مما سيدفع إلى الأمام بآلية حماية ومراقبة حقوق الإنسان، على نحو يكون له أثر من الحد من الأزمات الداخلية.

خاتمة:

يعد إنشاء الاتحاد الإفريقي تحدٍ بحد ذاته للقارة الإفريقية، وسعيه إلى تحقيق السلم و الأمن في إفريقيا يعتبر من أكبر التحديات التي تواجهه، وقد حقق قفزة نوعية في هذا المجال مقارنة بما شاهده القارة خلال العقدين الماضيين من صراعات ونزاعات فتاكة وطويلة الأمد تنوعت بين نزاعات داخلية و دولية .

لكن الملاحظ مؤخرا أنها قد انخفضت و تراجعت نسبيا بسبب التكامل والتكامل الإفريقي في إطار منظم ومهيكل ودور أجهزة الاتحاد الإفريقي و مساعدة شركائه. رغم ذلك تبقى بعض النزاعات مثل دارفور و الصومال وما تخلفه من آثار خطيرة على المستويين الإقليمي و الدولي من أولويات الاتحاد قصد تسويتها، وعلاوة على ذلك فإن تحديات السلم و الأمن لا تقتصر على النزاعات المسلحة فقط، بل إن انتشار الأسلحة وغياب الديمقراطية و الحكم الراشد وتعثر التحول الديمقراطي في إفريقيا وكذا ظاهرة الإرهاب من بين التحديات الأكثر أهمية واجهها ولا يزال يواجهها الاتحاد الإفريقي حتى الآن إيماناً منه أن السلم و الأمن أساس التنمية و التطور و الاستقرار في إفريقيا .

الهوامش

¹ - أد مانع جمال عبد الناصر، الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول: الاتحاد الإفريقي: واقع وأفاق، المنعقد يومي 09 و 10 ماي 2007 بكلية الحقوق، جامعة باجي مختار - عنابة،
مجلة العلوم القانونية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة باجي مختار - عنابة، عدد خاص، العدد 11: جوان 2007، ص 13 .

² - http://fr.wikipedia.org/wiki/Union_africaine

³ - المادة 77 فقرة 2 من البرتوكول الإضافي الأول (1977) لاتفاقيات جنيف لعام 1949

⁴ - المادة 31 من اتفاق السلام (أبوجا :05 ماي 2006)

⁵ - مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، أفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد 21، خريف 2006، انظر:

<http://www2.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanperspective/212006/110206000000000021.htm>

- 6 - **بودة نسيمه**، النظام القانوني للأمن و السلم في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، 2008- 2009، ص 145.
- 7 - المادة 4 فقرة ح من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والمادة 4 من البروتوكول التأسيسي لمجلس السلام والأمن الإفريقي.
- 8 - **عماد عواد**، الاتحاد الإفريقي وأزمة دارفور، مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 30، شتاء 2004، ص 36.
- 9 - **معزیز عبد السلام**، تسوية أزمة دارفور في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2008-2009، ص 102.
- 10 - **عماد عواد**، المرجع السابق، ص 37.
- 11 - **عبد الرحمن لحرش**، دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، أعمال الملتقى الدولي الرابع حول: الاتحاد الإفريقي: واقع وأفاق، المنعقد يومي 09 و 10 ماي 2007 بكلية الحقوق، جامعة باجي مختار - عنابة، مجلة العلوم القانونية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة باجي مختار - عنابة، عدد خاص، العدد 11 جوان 2007 ، ص 115
- 12 - **الهيئة العامة للاستعلامات المصرية**، موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال، أفاق إفريقية، العدد 25، صيف 2007، انظر: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Pub/africanperspective/issue25/110210000000000002.htm>
- 13 - **عبد الرحمن لحرش**، المرجع السابق، ص 115.
- 14 - **Abdou yero ba**, la contribution de l'union africaine au maintien de la paix ,Revue de droit international et droit comparé, 2006, p213.
- 15 - **معزیز عبد السلام**، المرجع السابق، ص 116.
- 16 - **بودة نسيمه**، المرجع السابق، ص 170.